

نظرا عبادة الملم تنقب الا المنقبيل فيها قنامل  
 بالانما لها يوجع الاعمال ليليل مانعه فيكون معنى قوله للم ولا في  
 افعالها يوجع ما وجد من الممكنات لاما قد يتوهم منه من انما افعال  
 قنامل قنم من افعالها في فعله ولا في له فيها وقسم منها ليست بفعل  
 ويعد على ان مراد المعنوي ما وجد ما سبيل له في المستحيلات وقول  
 بلا قسم له مراده بالتقسيم التي رتب فيه من فعل من يقول ان العبد  
 يخلف افعال نفسه خالت كل شيء في شيء اي مراد فلا يدخل القديم  
 ودخلنا فعلا العبيد فهذه التفرقة اي دالة على ان ما  
 هوها نتيجة ما قبلها وانما ذب على انها ست مع علم ما تقدم  
 ليرتب تقسيم ما الى نفسه وسلبية الاولى تقسيم اي  
 يسمى ذلك ولا في قوله سلبية فاقدم من تفسير التمام بالنفس  
 والوجدانية لا يغني عن هذا الا يعلم منه انها تسمى بذلك ولو سلم  
 فلا يفيد الا الصفتين الاخيرتين فقط فلا بد من التعميم بقوله  
 والخسة بعد هذا المعنى وهي الوجود قبل هذا المر معلوم فلا حاجة  
 للتنبه عليه واجيب بانه غشي من تغير النسخين  
 وتقديم غيرها عليها فاذا كان الوجود المعنوية هي التي وقعت منه  
 وهي الوجود قوله لا تقبل الذات بدونها اعترض في الذات  
 تقبل وليس لها وجود في الوجود ولا يد هذا معني اذا يقبل لا يحفظ  
 الماهية بدون ملاحظة الوجودية وبالكلية واجب بان المراد  
 بالتقبل هنا الوجود الخارجي اي لا توجد الذات خارجا بدونها  
 بالتقيد وحيث ان المراد بالتقبل التصديق يعني لا يغني عقل لا التصور  
 فلا يرد في الفراض والنفسية نسبة للنفس الى الذات وهذه  
 التسمية والنسبة ظاهران على القول بان المراد زائد على الوجود  
 واما على القول بانه عينه فليس يقصده اصله ولا يقع تسمية صفة  
 ولا نسبة للنفس اي الذات والا لزم نسبة التي تقسمه ويجاب

مفتش

اعلم ان

بما تقدم من التسامح مما نه لا كانت توصف بها لذات في القفا حصل  
 بينهما تغاير لفظي فصحت التسمية والنسبة لذلك وهو القى لا  
 تقبل الذات بدونها شامل للنسبة مطلقا قد يمتد بها وانه كالوجود  
 وكان غير الجسم ولو بالجوهر جوهر لا يكون المراد من ما يكون الساب  
 بيضا الى غير ذلك فللراد بالذات التي الصادق بالمراد من لا خصوص  
 الاعيان وبالجملة ان كل حال غير محتمل فهو صفة تقسمه لكان يعلم  
 في القديم الا الوجود ما ذلت اي مطابقة على شيء ما اي لا يلفظ  
 قان تقدم دل على نفي شيء وهو الوجودية وهي لا تليق به تغاير والمغا  
 دل على نفي الاخيرية وهي غير لايقة وهكذا ولم يمتدوا للمنة  
 الى اي لانه لم يتم دليله على الوجود وبعضهم جعل الخالفة  
 الحوادث صفة تقسيمية وترد عليه بما يظنها لوقوف على الاصل  
 من صفاية اي العرش من الحيا والقس المراد من صفاية التقسية  
 لانه يقتضي انه له صفات تقسية كثيرة لم يمتدوا بها الى الوجود  
 وهو فاسد لان قصا به التركيب قنامل فانه لا يلزم تركيب قطعا اذ  
 ليس المراد الاكثر صفات ثبوتية غير معالجة ولا يلزم منها التركيب  
 لان معنى العلة لتعريفه نقص كالاودية والاخرية والمماثلة  
 الى وهذه تغاير في التقسيم اي اتقواها هو معنى تلك الصفات  
 لان السلب هو لقي علة لقوله ومعني سلبية تقسية ثم  
 له في عطف على قوله الكيفية يجب لمولانا الخ وانه هذا الترتيب الذكري  
 لا التوحيدي اذ لا تاخر في الوجود والكلية الوجود والكلية المتناظر  
 حادنا وقد علم صفات السلب على المعاني لان المراد من قبيل العقلية  
 بانها المعجزة وهذه من قبيل العقلية بالهمل والادبي مقدمه على  
 الثانية اذ الانسان لا يتم في تحصيل الشياخ وعجزها الوجود ازالة  
 ما به من الاوساخ وقد علم المعاني على المعنوية لانها كالاصل والمعنوية  
 كالفرع واغاذا لعل يجب مع قوله سابقا فمما يجب للفضل بقوله